المصـــدر : الرياض
التـــاريخ : 11-12-2006
الصفحـات : 4
العـــدد : 14049
المسلسل : 20

قادة دول "التعاون" اختتموا (قمة جابر).. وصدور البيان الختامي

إجراء دراسة مشتركة لإيجاد برنامج مشترك في مجال التقنية النووية السلمية

التأكيد على المواقف الثابتة لدول المجلس في مكافحة الإرهاب

اعتماد مرئيات الهيئة الاستشارية في المواطنة الاقتصادية

المطالبة بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج

احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته.. ورفض دعاوى التجزئة والتقسيم

استمرار موازرة لبنان سياسياً واقتصادياً.. والترحيب بمؤتمر باريس (٣) لدعمه

المصـــــدر :	الرياض		
التـــاريخ :	11-12-2006	العـــدد :	14049
الصفحـات :	4	المسلسل :	20

كتب - محمد الأمير. أيمن الحماد:

اختتم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعات الدورة السابعة والعشرين للمجلس الاعلى لمجلس التعاون (قمة جابر) في قصر الدرعية بالرياض بعد عصر امس.

وفي بداية الجلسة الختامية تلا معالي الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الاستاذ عبدالرحمن بن حمد العطية البيان الختامي لاعمال الدورة السابعة والعشرين للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية «قمة جابر». والذي فيما يلي نصه:

البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
الرياض - المملكة العربية السعودية
١٨ - ١٩ ذو القعدة ١٤٢٧هـ الموافق ٩ - ١٠ ديسمبر ٢٠٠٦م
«قمة الشيخ جابر»

تلبية لدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية عقد المجلس الاعلى دورته السابعة والعشرين في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية يومي السبت والاحد ١٨ و ١٩ ذو القعدة ١٤٢٧هـ الموافق ٩ و ١٠ ديسمبر ٢٠٠٦م برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية رئيس الدورة الحالية للمجلس الاعلى وبحضور اصحاب الجلالة والسمو:

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة.

صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان.

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر.

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.

وشارك في الاجتماع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وعبر المجلس الاعلى عن عميق مشاعر الاسى والحزن لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح امير دولة الكويت تغمده الله بواسع رحمته ورضوانه الذي انتقل الى جوار ربه بعد حياة مليئة بالاعمال الجليلة والانجازات الكبيرة ورحلة حافلة بالعطاء الصادق والعمل المخلص الدؤوب لما فيه خير دولة الكويت وتقدمها وازدهارها ورخاء شعبها.. وقدم المجلس خالص العزاء وصادق المواساة لدولة الكويت قيادة وحكومة وشعباً وللامتين العربية والاسلامية لهذا المصاب الجلل.. كما عبر المجلس عن صادق تقديره لدور الفقيد الراحل في تعزيز مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودوره الكبير في تأسيسه مع اخوانه قادة دول المجلس ولما قدمه رحمه الله من جهد كبير لخدمة القضايا العربية والاسلامية وسلام المنطقة والعالم.

ورحب المجلس الاعلى بحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح امير دولة الكويت الذي يتمثل فيه حفظه الله عهد متواصل لنهج من البناء والعطاء والعزة والتقدم لدولة الكويت وشعبها العزيز ومواصلة تعزيز مسيرة مجلس التعاون وتحقيق اهدافه السامية مع اخوانه قادة دول المجلس والحفاظ على امن مجلس التعاون وتنمية قواعده وبما يؤمن الاستقرار والرخاء لشعوب المنطقة.

واستعرض المجلس الاعلى الورقة المقدمة من دولة الكويت بشأن التحديات الاقليمية والدولية الراهنة.. واشاد بما تضمنته الورقة من مقترحات ورؤى وافكار من شأنها تعزيز مسيرة العمل المشترك لدول المجلس.. ووجه الامانة العامة بدراسة الورقة وتقديم خطة واضحة تتضمن برامج محددة وجدولاً زمنياً لتنفيذها على ان تقدم هذه الخطة في الدورة القادمة للمجلس الاعلى.

واستعرض المجلس الاعلى ما تحقق من انجازات في مسيرة العمل المشترك في كافة المجالات منذ الدورة الماضية.. واجرى المجلس الاعلى تقييماً شاملاً للقضايا والاحداث السياسية والامنية اقليمياً ودولياً في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من احداث جسام وتطورات متسارعة.

وانطلاقاً من حرص قادة دول المجلس على تعزيز مسيرة التعاون

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 11-12-2006 العـــدد : 14049
الصفحـات : 4 المسلسل : 20

المشترك والدفع بها الى آفاق أرحب وأشمل استعرض المجلس الاعلى توصيات وتقارير المتابعة المرفوعة من المجلس الوزاري واتخذ القرارات اللازمة بشأنها وذلك على النحو التالي:

بحث المجلس الاعلى مسيرة مجلس التعاون في المجال الاقتصادي من خلال ما رفع له من توصيات وتقارير من اللجان الوزارية المختصة ومن الامانة العامة.

فقد اطلع على سير الاتحاد الجمركي وما تم اتخاذه من خطوات لاستكمال متطلباته وما نتج عن تطبيق الاتحاد الجمركي من آثار ايجابية على تسهيل حركة السلع بين دول المجلس وزيادة كبيرة في التبادل التجاري بينها.. واعتمد المجلس الدليل الموحد لاجراءات الرقابة على الاغذية المستوردة عبر منافذ دول المجلس من العالم الخارجي والذي يعد أحد متطلبات الاتحاد الجمركي.

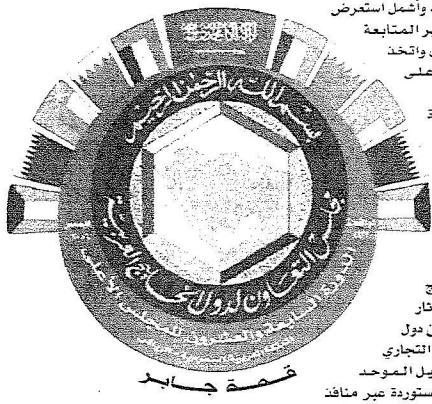

وتابع المجلس الاعلى خطوات تطبيق السوق الخليجية المشتركة وما تم انجازه منها خلال عام ٢٠٠٦م من قبل الدول الاعضاء خاصة في مجال ممارسة الانشطة الاقتصادية. وتنفيذ قرارات المجلس المتعلقة بالسوق المشتركة وبارك المجلس اتفاق لجنة التعاون المالي والاقتصادي بتفويض منه على السماح لمواطني دول المجلس بممارسة الانشطة الاقتصادية التالية في جميع دول المجلس.. خدمات التأمين والتعقيب لدى الدوائر الحكومية والنقل.. ووجه اللجان المعنية بسرعة استكمال جميع المتطلبات الاخرى للسوق الخليجية المشتركة قبل نهاية العام القادم تنفيذاً لتوجيهاته في دوراته السابقة بأن يتم اعلان قيام السوق المشتركة بنهاية عام ٢٠٠٧م.

وفي مجال تنفيذ البرنامج الزمني لاقامة الاتحاد النقدي واصدار العملة الموحدة اطلع المجلس الاعلى على تقرير الامانة العامة عما تم اتخاذه بهذا الشأن.. وكلف لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية باستكمال بحث كيفية حساب معايير تقارب الاداء الاقتصادي والنسب المتعلقة بها.. وفوض وزراء المالية بالاتفاق عليها.. ووجه اللجان المعنية بتكثيف الجهود لاستكمال الخطوات والاتفاق على الانظمة والوثائق اللازمة لاقامة الاتحاد النقدي واصدار العملة الموحدة لدول المجلس وفق البرنامج الزمني المشار اليه.

واعتمد المجلس الاعلى قانون (نظام) العلامات التجارية لدول المجلس بصفته قانوناً (نظاماً) الزامياً . والذي ينظم العلامات التجارية القابلة للتسجيل واجراءات تسجيلها ومدة حماية العلامات التجارية واجراءات شطبها ونقل ملكيتها.

واطلع المجلس على تقرير عن مشروع اصدار البطاقة الذكية والمراحل التي وصل اليها المشروع في كل دولة من دول المجلس ووجه باستخدامها لاغراض التنقل بين دول المجلس ووجه اللجان الوزارية المعنية باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك.

وتابع المجلس الاعلى ما تم بشأن الدراسة التفصيلية للجدوى الاقتصادية لمشروع الربط المائي بين دول مجلس التعاون والتأكيد على اهميته الاستراتيجية ودراسة الجدوى الاقتصادية لانشاء شبكة لسكك الحديد تربط بين دول المجلس ووجه اللجان الوزارية المختصة بمتابعة دراسة هذين المشروعين الحيويين والاسراع في رفع توصياتها بشأنهما الى المجلس الاعلى.

واطلع المجلس الاعلى على تقرير الامين العام بشأن التعاون بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية ونتائج الاجتماعات المشتركة التي عقدت بين الجانبين خلال العام الجاري وما اسفر عنه مؤتمر المانحين الذي عقد برعاية دول مجلس التعاون في لندن يومي ١٥ - ١٦ نوفمبر ٢٠٠٦م.. والذي تمكن من حشد معظم الموارد اللازمة لتمويل احتياجات اليمن في المرحلة

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 11-12-2006 العـــدد : 14049
الصفحـات : 4 المسلسل : 20

القادمة ووضع الاسس اللازمة للتنسيق والتشاور من اجل تعزيز الشراكة بين الجمهورية اليمنية ومجتمع المانحين وفي مقدمتهم دول مجلس التعاون.

وفيما يتعلق بعلاقات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاقتصادية. مع الدول والمجموعات الدولية، اطلع المجلس الأعلى على التطورات التي تمت في هذا الشأن خلال عام ٢٠٠٦م، وعلى سير المفاوضات لإقامة مناطق تجارة حرة بين دول المجلس وعدد من الدول والمجموعات الاقتصادية، وعبر عن ارتياحه للتقدم الحاصل في هذه المفاوضات.

وفي مجال شؤون الإنسان والبيئة، اطلع المجلس الأعلى على تقرير المتابعة المقدم من الامانة العامة بشأن الخطوات التي اتخذتها الدول الاعضاء في تطبيق النظام الموحد الخاص بمد الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم في اي دولة عضو، وثمن الجهود المبذولة في هذا الشأن.

وانطلاقاً من حرص المجلس الاعلى على اهمية حماية البيئة البحرية من التلوث، وحفاظاً على الموارد الطبيعية بدول المجلس، يؤكد المجلس على أهمية الاسراع في استكمال انشاء «مرافق استقبال مخلفات السفن»، بالنسبة للدول التي مازالت مشاريعها بهذا الخصوص قيد التنفيذ، وذلك لاعلان منطقة الخليج بمنطقة بحرية خاصة، وانضمام بقية دول المجلس لاتفاقية «ماربول» لحماية البيئة البحرية.

وحرصاً من المجلس على تحقيق اهداف الرعاية الصحية التكاملية لدول المجلس، والحصول على دواء آمن وفعال وبسعر مناسب، وافق المجلس على توحيد سعر الاستيراد لأدوية دول مجلس التعاون، للقطاع الخاص، وبعملة واحدة.

كما اطلع المجلس الأعلى على تقرير الامانة العامة بشأن متابعة الخطوات التي تمت في مجال التطوير الشامل للتعليم، والخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم العام، واعتمد الميزانيات المالية اللازمة لتنفيذ بعض البرامج في الجامعات بدول المجلس.

وفي مجال الشؤون القانونية، اتخذ المجلس الاعلى ما يلي:

١- اعتماد الآلية المقترحة لعقد اجتماعات دورية لمجالس الشورى، والنواب، والوطني، والأمة، تحت مظلة مجلس التعاون.

٢- اعتماد وثيقة المنامة للنظام (القانون) الموحد للاجراءات المدنية - المرافعات - لدول مجلس التعاون، بصيغتها المعدلة، كنظام (قانون) استرشادي لمدة أربع سنوات.

٣- اعتماد وثيقة أبوظبي للنظام (القانون) الموحد لمكافحة الاتجار بالاشخاص بدول مجلس التعاون، كنظام (قانون) استرشادي لمدة أربع سنوات.

٤- تمديد العمل بوثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للتسجيل العقاري العيني بدول مجلس التعاون، بصفة استرشادية الى ان تتم مراجعتها.

وفي المجال العسكري، اطلع المجلس الاعلى على نتائج الاجتماع الدوري الخامس لمجلس الدفاع المشترك، والخاصة بمقترح خادم الحرمين الشريفين لتطوير قوة درع الجزيرة، والتي تهدف الى تعزيز وتطوير القوة وزيادة فعاليتها القتالية، وكلف الامانة العامة بمتابعة استكمال الدراسات والتنظيمات المتعلقة بذلك، كما صادق المجلس الاعلى على بقية القرارات المتعلقة بسير التعاون العسكري في مختلف المجالات، ومن ابرزها ما يخص ادامة وتطوير المشاريع العسكرية والتمارين الدورية المشتركة.

وفي مجال التنسيق والتعاون الامني، استعرض المجلس الاعلى مسار التنسيق والتعاون الامني بين الدول الاعضاء في ضوء قرارات الاجتماع الخامس والعشرين لوزراء الداخلية بدول المجلس، وما توصل اليه الاجتماع من آليات واجراءات تهدف الى تعزيز التنسيق والتعاون الامني بين الدول الاعضاء، وابدى ارتياحه لما تحقق في هذا المجال من خطوات للحفاظ على ما تنعم به شعوب دول المجلس من نمو واستقرار وازدهار.

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 11-12-2006 العـــدد : 14049
الصفحـات : 4 المسلسل : 20

وتكثيف الاتصال والتواصل، مؤكداً على اهمية استكمال حلقة تنقل المواطنين بين الدول الاعضاء.

وفي مجال مكافحة الارهاب، اكد المجلس الاعلى على المواقف الثابتة لدول المجلس من هذه الآفة الخطيرة والمدمرة، تلك المواقف التي تنبذ الارهاب بمختلف اشكاله وصوره وأياً كان مصدره، وما يساق له من اسباب، منوهاً بأن الارهاب جريمة عالمية، وان امر مكافحتها والتعامل معها يتطلب تنسيقاً وتعاوناً إقليمياً ودولياً ينطلق في رؤاه من ان الارهاب ظاهرة فكرية متطرفة لا دين لها ولا هوية. كما اكد المجلس على مسؤولية الجميع في التصدي الفكري والاجتماعي والثقافي لمنابع الفكر التكفيري المنحرف الذي يشوه الإسلام ويسيء الى الاوطان. وفي هذا الاطار بارك المجلس الاعلى ما توصل اليه وزراء الداخلية بشأن تشكيل لجنة أمنية دائمة لمكافحة الارهاب.

وفي مجال عمل الهيئة الاستشارية للمجلس الاعلى اطلع المجلس الاعلى على مرئيات الهيئة الاستشارية بشأن موضوعي المواطنة الاقتصادية ودورها في تعميق المواطنية الخليجية وأهمية الشراكة الاقتصادية في دعم علاقات دول المجلس مع دول الجوار وقرر اعتمادها واحالتها الى لجنة التعاون المالي والاقتصادي واللجان الوزارية المعنية الاخرى لوضع الآليات واقتراح التشريعات اللازمة لتفعيلها ووضعها موضع التنفيذ ومعالجة العقبات التي تعترض تنفيذ ما صدر من قرارات بهذا الشأن وكذلك التأكيد على الجهات المعنية بالدول الاعضاء بتنفيذ ما صدر من قرارات والغاء القيود التي تعيق استفادة مواطني دول المجلس من هذه القرارات تنفيذا لما ورد في المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس بأن يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الاعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق او تمييز في كافة المجالات الاقتصادية.

كما وجه المجلس باستمرار الهيئة في تقييم ما يتم تنفيذه من هذه المرئيات وتقييم تطبيق الدول الاعضاء للقرارات المتعلقة بها ورفع تقرير بذلك للمجلس الاعلى. كما كلف المجلس الاعلى الهيئة الاستشارية بدراسة تعزيز بيئة العمل الملائمة للقطاع الخاص وبما يضمن معاملة الشركات والاستثمارات الخليجية في دول المجلس معاملة الشركات والاستثمارات الوطنية على أن ترفع الهيئة الاستثمارية مرئياتها بشأنها للدورة الثامنة والعشرين للمجلس الاعلى.وبعد تقييم شامل، لمسيرة التعاون المشترك في كافة المجالات، عبر المجلس الأعلى عن ارتياحه لما تحقق من انجازات والتطلع الى المزيد، مثمنا الجهود التي تبذلها مختلف اللجان الوزارية، وفي الوقت ذاته، جدد المجلس الأعلى عزمه، وحرصه الشديد على دعم المسيرة المباركة وصولاً الى ما يتطلع اليه مواطنو دول المجلس. وحث المجلس الأعلى اللجان الوزارية؛ والجهات المعنية في الدول الأعضاء، على الاسراع في تنفيذ القرارات الصادرة، من خلال اتخاذ التشريعات والخطوات اللازمة، وتذليل العقبات الإدارية والبيروقراطية، للوصول بأسرع وقت ممكن الى تحقيق ما تصبو اليه شعوب المنطقة، من مشاريع مشتركة، وتنمية شاملة، وتعميق المواطنة الخليجية، وجعلها واقعاً ملموساً، متمثلاً، ليس فقط في الشعور بالانتماء الثقافي والحضاري، وإنما ايضا في تبادل المنافع والمصالح المشتركة، والتعاملات الحياتية اليومية بين أبناء المنطقة، لترسيخ القناعة لدى كل مواطن بأن المجلس حقيقة، وضرورة لا غنى عنها.

وفي هذا الإطار، رحب المجلس الأعلى بقرار المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، بفتح منفذي الربع الخالي السعودي، ورملة خيله العماني، لتسهيل حركة تنقل الأشخاص والبضائع، الأمر الذي من شأنه تعزيز التواصل، وتنمية المصالح بين أبناء البلدين الشقيقين.

وفي الجانب السياسي، بحث المجلس الأعلى مجمل الأوضاع، وأبرز القضايا السياسية الإقليمية، والعربية، والدولية، وعبر عن مواقف دول المجلس بشأنها، وذلك على النحو التالي:

في الشأن الإيراني، ناقش المجلس الأعلى استمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الايرانية للجزر الثلاث، طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأكد المجلس، مجددا على مواقفه الثابتة:

* دعم حق دولة الإمارات العربية المتحدة في استعادة سيادتها على جزرها الثلاث، طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، وعلى المياه

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 11-12-2006
الصفحـات : 4
العـــدد : 14049
المسلسل : 20

الجلسة الختامية للدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون

خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد في وداع إخوانهم قادة دول مجلس التعاون

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 11-12-2006
الصفحـات : 4
العـــدد : 14049
المسلسل : 20

الترحيب بالقرار السعودي - العماني بفتح المنافذ الحدودية لتسهيل حركة النقل

المصادقة على المقترح السعودي بتطوير قوة درع الجزيرة

التأكيد على دعم حق الإمارات في الجزر الثلاث.. ودعوة إيران لحل القضية من خلال المفاوضات أو إحالتها إلى محكمة العدل الدولية

التوافق الوطني مفتاح الحل في العراق.. وتحقيق المصالحة الوطنية مطلب أساسي

دعوة القادة الفلسطينيين إلى الإسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 11-12-2006 العـــدد : 14049
الصفحـات : 4 المسلسل : 20

الاقليمية، والجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة.

* التعبير عن الأسف لعدم احراز اي تقدم في الاتصالات المباشرة والاقليمية والدولية التي تجرى مع ايران، او اية نتائج من شأنها الاسهام في حل القضية، وبما يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة.

* التأكيد على استمرار المجلس الوزاري بالنظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي الى اعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.

* دعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية الى الاستجابة لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة، والمجتمع الدولي، لحل القضية من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين، او احالة القضية الى محكمة العدل الدولية.

* وحول ازمة الملف النووي الإيراني، التزاماً بمبادئ مجلس التعاون الثابتة باحترام الشرعية الدولية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، جدد المجلس دعوته الى ضرورة التوصل الى حل سلمي لهذه الأزمة، وحث ايران على مواصلة الحوار الدولي، والتعاون الكامل، في هذا الشأن، مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

* حث ايران بالالتزام بالمعايير الدولية، للأمن والسلامة، وأن تراعي الجوانب البيئية في هذا الشأن وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

* مطالبة إسرائيل بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما حث المجتمع الدولي بالضغط على اسرائيل لحملها على الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي في هذا الشأن.

كما أكد المجلس، مجددا، على مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج، مع الإقرار بحق دول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للاغراض السلمية، وان يكون ذلك متاحاً للجميع في اطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

ووجه المجلس الأعلى بإجراء دراسة مشتركة لدول مجلس التعاون لايجاد برنامج مشترك في مجال التقنية النووية للاغراض السلمية طبقاً للمعايير والانظمة الدولية.

وفي الشأن العراقي، اعرب المجلس الاعلى عن المه الشديد لتدهور الوضع في العراق، الذي يشهد احداثاً دامية، تتصاعد وتيرتها وحدتها، وتزداد معها معاناة ابناء الشعب العراقي الشقيق مشيراً الى نتائج الاجتماع الطارئ للجنة الوزارية الخاصة بالعراق، والتي عقدت بالقاهرة بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥م، واوضح المجلس الاعلى موقف مجلس التعاون حول الاوضاع في العراق، وذلك على النحو التالي:

* احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته، ورفض دعاوى التجزئة والتقسيم، والتأكيد على عدم التدخل في شؤونه الداخلية من قبل أي طرف كان لمحاولة التأثير على الاوضاع الداخلية من اجل تحقيق اهداف لا تخدم الوحدة الوطنية العراقية، او من خلال مد نفوذه السياسي او التناقي داخل العراق بما يؤدي الى تكريس الانقسام والطائفية ويقود الى زعزعة الاستقرار في المنطقة.

* اعتبار ان التوافق الوطني هو مفتاح الحل في العراق وان تحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي الطائفية والعرقية تعد مطلباً اساسياً لتحقيق الاستقرار في العراق.

* ادانة الاعمال الإرهابية والاجرامية واعمال القتل والعنف الطائفي والتهجير القسري الذي تشهده الساحة العراقية ويحصد ارواح الآلاف من ابناء الشعب العراقي الابرياء، واعرب عن القلق الشديد ازاء الانفلات الأمني، وتأييد الحكومة العراقية في التصدي لهذه الأعمال ومطالبتها بحل الميليشيات فوراً، وانهاء المظاهر المسلحة غير القانونية التي تسهم في ازدياد حدة التوتر في العراق.

* الترحيب بما جاء في وثيقة مكة المكرمة في الشأن العراقي الصادرة بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٠م.

* التأكيد على ان أمن واستقرار العراق لا يتحقق الا بتعاون جميع ابنائه، بغض النظر عن انتماءاتهم المذهبية والاثنية والدينية، وتضافر جهودهم لتغليب مصلحة العراق فوق كل اعتبار، والحفاظ على وحدة شعبه واراضيه.

المصـــــدر :	الرياض		
التـــاريخ :	11-12-2006	العـــدد :	14049
الصفحـات :	4	المسلسل :	20

* التأكيد على اهمية الحفاظ على التوازن الاجتماعي الذي ساد العراق، ونسيج التداخل، وصلة الرحم، والتآخي الذي يربط بين المذاهب والعشائر في مختلف المناطق العراقية.

* حث الامم المتحدة مجدداً على مواصلة جهودها لانهاء ما تبقى من امور لا تزال غير محسومة، تتمثل في الارشيف الوطني لدولة الكويت، والتعرف على مصير من تبقى من الاسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم من مواطني الدول الاخرى.

* التأكيد على ضرورة تنفيذ العراق التام لكافة التزاماته وفقاً للمواثيق والقرارات الدولية ذات الصلة واقامة علاقات مبنية على حسن الجوار وتحقيقاً للأمن والاستقرار في المنطقة.

واستعرض المجلس الاعلى تطورات الاحداث في الاراضي الفلسطينية، ومستجدات عملية السلام في الشرق الاوسط، واوضح مواقف دول المجلس تجاهها، وذلك على النحو التالي:

* جدد استنكاره الشديد، وادانته، لاستمرار الاعتداءات الاسرائيلية على ابناء الشعب الفلسطيني، وارتكابها، بحقهم، ابشع المجازر الوحشية، والتي كان أخرها هدد الجرائم مجزرة بيت حانون، التي دهب ضحيتها الابرياء المدنيون، من الاطفال والشيوخ والنساء.

* اكد المجلس الاعلى وقوف مجلس التعاون الى جانب الاشقاء الفلسطينيين، داعياً المجتمع الدولي الى تحرك سريع لوضع حد لتلك الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة، وضرورة عقد مؤتمر دولي لوضع حد للاجراءات الاسرائيلية التعسفية، والاعمال الاجرامية، وتفعيل عملية السلام وفق مبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق، وقرارات الشرعية الدولية.

* وفي هذا السياق، عبر المجلس عن ترحيبه بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة الذي ادان اسرائيل، باغلبية كبيرة، لارتكابها مجزرة بيت حانون، كما رحب بقرارات مجلس حقوق الانسان المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني، الذي عقد يوم ١٥ نوفمبر الماضي، وحمل اسرائيل على الافراج عن المستحقات الضريبية للسلطة الفلسطينية، والسعي لدى المجتمع الدولي لرفع الحصار والمعاناة عن الشعب الفلسطيني الشقيق، كما طالب بالافراج عن جميع الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

* كما دعا المجلس الأعلى القادة الفلسطينيين لبذل المزيد من الجهد لتعزيز الوفاق الفلسطيني، والاسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، تضع في سلم أولوياتها وحدة الصف، وبما يؤدي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي.

* كما أكد المجلس، على أن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، القابلة للبقاء، وعاصمتها القدس الشريف، والانسحاب الإسرائيلي من الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو - حزيران من عام ١٩٦٧م ومن مزارع شبعا في جنوب لبنان.

* وفي هذا الاطار، رحب المجلس بوقف اطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين، باعتباره خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، نحو الحوار واستئناف عملية السلام، مستنداً على أهمية التزام الأطراف بهذا الاتفاق، وأملاً أن ينهي، ذلك، أعمال العنف والعنف المضاد، ويحقق الاستقرار، ويتيح المجال لتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، ويساعد على رفع الحصار الجائر المفروض على الشعب الفلسطيني.

* وخلص المجلس إلى أن غياب الحل العادل للقضية الفلسطينية، والمعاناة الهائلة التي يتحملها الشعب الفلسطيني الشقيق، والتي فاقت كل حدود التصور، هي السبب الحقيقي في تفاقم النزاعات في الشرق الأوسط وتعدد صورها، وطالب المجلس المجتمع الدولي أن يعطي أولوية قصوى للتوصل لحل عادل لتلك القضية، وفق قواعد الشرعية الدولية، إذ لم تعد

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 11-12-2006 العـــدد : 14049
الصفحـات : 4 المسلسل : 20

الحلول المؤقتة، أو التسويات الجزئية كافية أو مقبولة، إذا أريد لهذه المنطقة أن تنعم بالأمن والاستقرار.

واستعرض المجلس الأعلى تطورات الأحداث المؤسفة في لبنان، وعبر عن مواقف دول المجلس منها، وذلك على النحو التالي:

❖ أدان بشدة العودة إلى مسلسل العنف، والاغتيالات السياسية في لبنان، بمقتل وزير الصناعة اللبناني بيير الجميل، معبراً عن تعازيه ومواساته لأسرة الفقيد، والحكومة اللبنانية، والشعب اللبناني الشقيق.

❖ وأكد أن استمرار مثل هذه الأعمال الإرهابية من شأنه تعميق الاحتقان السياسي، وزيادة حدة الخلافات بين الفصائل والقوى السياسية اللبنانية، واتاحة الفرصة لمن يريد السوء للبنان الشقيق.

❖ استمرار دول المجلس في مؤازرة لبنان سياسياً، واقتصادياً، بما في ذلك اعادة الاعمار، والترحيب بمؤتمر باريس (٣) لدعم لبنان والذي سيعقد العام القادم.

❖ وأكد على ضرورة أن يعمل اللبنانيون، جميعاً، على وحدة الصف اللبناني، وتعزيز الأمن والاستقرار، والالتزام بالمؤسسات الدستورية الشرعية وتغليب التوافق والحكمة ولغة الحوار، لتجاوز الظروف الحالية والتي من شأن استمرارها المساس باستقرار لبنان ووحدته الوطنية واستقلال قراره السياسي.

❖ أعرب المجلس عن أمله أن يتم التوصل إلى الحقيقة وكشف من قاموا بهذه الأعمال الإرهابية، وتقديمهم للعدالة، ودعا المجلس كافة الأطراف إلى التعاون في هذا الشأن.

وفي الشأن السوداني، استعرض المجلس الأعلى تطورات الأوضاع في السودان وأكد على ما يلي:

❖ التعبير عن الأسف لاستمرار المعاناة الإنسانية في أقليم دارفور.

❖ حث المجلس الأعلى الحكومة والفصائل السودانية إلى اللجوء إلى لغة الحوار، وتغليب المصالح الوطنية العليا للسودان الشقيق.

❖ وفي هذا السياق دعا المجلس المجتمع الدولي إلى بذل أقصى الجهود للمساعدة وتقديم كل عون ممكن للسودان الشقيق، لكي يتوصل إلى حل سلمي للأزمة الدائرة في اقليم دارفور، لا سيما وأن الحكومة السودانية قد اتخذت العديد من الخطوات الإيجابية في هذا الاتجاه.

❖ وفي هذا الاطار يثمن المجلس الأعلى الجهود التي تبذلها الجامعة العربية، والاتحاد الافريقي، والأمم المتحدة، لمحاولة الخروج بحل يجنب السودان مواجهات دبلوماسية، واقتصادية، مع المجتمع الدولي.

وبشأن الوضع في الصومال، استعرض المجلس الأعلى التطورات الجارية، واستمرار الصراع، ومسلسل الأزمات، بين الحكومة الصومالية والمحاكم الإسلامية، ودعا المجلس الأطراف الصومالية المتصارعة إلى اللجوء إلى المفاوضات والحوار، لكي يتوصل الإخوة في الصومال الشقيق إلى حل توافقي، ينهي خلافاتهم، ويعيد لبلدهم الأمن والاستقرار، ويجنبه المزيد من الانقسام والمعاناة.

وعبّر المجلس الأعلى عن شكره وتقديره للواء الركن علي بن سالم المعمري على ما بذله من جهود، اثناء توليه لمنصب الأمين العام المساعد للشئون العسكرية بالأمانة العامة، خلال السنوات الست الماضية، والتي شهدت انشاء مجلس الدفاع المشترك لمجلس التعاون، والتنظيمات والآليات الجديدة للتعاون العسكري بين الدول الأعضاء.

ورحب المجلس بالعميد الركن خليفة حميد ساعد الكعبي، من القوات المسلحة بدولة الامارات العربية المتحدة، أميناً عاماً مساعداً جديداً للشئون العسكرية بالأمانة العامة.

وأعرب المجلس الأعلى عن تهنئته لمعالي السيد بان كي مون، الأمين العام المنتخب للأمم المتحدة، متمنياً لمعاليه التوفيق والنجاح، في تحقيق الأهداف السامية للمنظمة، وما تتطلع إليه شعوب العالم من أمن واستقرار.

كما أشاد المجلس الأعلى بالجهود الكبيرة التي بذلها معالي السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، خلال فترة رئاسته للمنظمة الدولية.

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 11-12-2006 العـــدد : 14049
الصفحـات : 4 المسلسل : 20

والمهام الجسام التي قام بها لتحقيق الأهداف السامية للمنظمة الدولية، وما تصبو إليه شعوب العالم من أمن واستقرار ورخاء.

وفي الختام، عبّر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الصادقة، والمخلصة، التي بذلها حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، وحكومته الرشيدة، اثناء ترؤس سموه للدورة السادسة والعشرين للمجلس الأعلى، وما تحقق من انجازات هامة، دفعت مسيرة التعاون المشترك لمجلس التعاون إلى مجالات وآفاق أرحب، والى مزيد من التقدم والرخاء لشعوب المنطقة.

كما عبّر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، لهذا الاجتماع من اهتمام ورعاية كريمة، وادارة حكيمة، مما كان له أكبر الأثر في التوصل إلى نتائج وقرارات هامة، معبرين عن ثقتهم بأن المملكة العربية السعودية، ومن خلال ترؤسها لهذه الدورة، بقيادة خادم الحرمين الشريفين ستسهم في تعزيز مسيرة المجلس المباركة، والمضي بها نحو آفاق أرحب، وأشمل، في ظل الظروف المحلية والاقليمية والدولية الراهنة، وبما يحقق الأمن والاستقرار، والرخاء، لشعوب دول مجلس التعاون.

وتقديراً للجهود التي يبذلها معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، قرر المجلس الأعلى التمديد لمعالي الأمين العام لمدة ثلاث سنوات وذلك اعتباراً من تاريخ الأول من شهر ابريل ٢٠٠٨م، متمنياً لمعاليه استمرار التوفيق والنجاح.

ويتطلع المجلس الأعلى إلى اللقاء، في دورته الثامنة والعشرين، إن شاء الله، في سلطنة عمان، خلال شهر (ذي القعدة/ ذي الحجة) من عام ١٤٢٨هـ الموافق شهر ديسمبر ٢٠٠٧م، وذلك تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان.

صدر في الرياض
يوم الأحد ١٩ ذو القعدة ١٤٢٧هـ
الموافق ١٠ ديسمبر ٢٠٠٦م

بعد ذلك أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود رئيس الدورة السابعة والعشرين للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية انتهاء الجلسة الختامية وأعمال الدورة قائلا «بسم الله الرحمن الرحيم.. أخواني اصحاب الجلالة والسمو.. بسم الله بدأنا وعلى بركة الله وتوفيقه نختتم أعمال الدورة السابعة والعشرين للمجلس الاعلى لمجلس التعاون (قمة جابر). سائلا الله العلي القدير ان يكلل اعمالنا بالتوفيق والسداد وان شاء الله نراكم على خير في عمان».

بعدها القى جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الكلمة التالية..

بسم الله الرحمن الرحيم..

الاخ العزيز خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ال سعود ونحن نختتم اعمال الدورة السابعة والعشرين للمجلس الاعلى يسعدنا وأخواني أصحاب الجلالة والسمو ان نعرب لكم عن بالغ تقديرنا للجهد المتميز الذي بذلتموه في ادارتكم أعمال هذه الدورة. وأن نتقدم اليكم والى حكومتكم وشعبكم الشقيق بأجزل عبارات الشكر على ما أحطتمونا به منذ وصولنا الى بلدكم العزيز من حفاوة وحسن ضيافة.

ان مجلسنا ماض وبتيسير من المولى جلت قدرته نحو الاهداف المرجوة منه بما في ذلك تحقيق الامن والاستقرار لمنطقتنا والتقدم والازدهار لشعوبنا. الاخوة الاعزاء أصحاب الجلالة والسمو..

انه لمن دواعي الغبطة والسرور ان تنعقد الدورة القادمة للمجلس الاعلى في بلدكم الثاني سلطنة عمان. ونتطلع بإذن الله تعالى وتوفيقه الى استضافتكم والاحتفاء بكم.

وأخيرا.. نوجه شكرنا وتقديرنا الى معالي الامين العام ومساعديه وجهاز الأمانة العامة لجهودهم الملموسة لانجاح هذه الدورة. داعيا الله العلي العظيم ان يسدد خطانا ويكلل مساعينا للخير والفلاح انه على كل شيء قدير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 11-12-2006
الصفحـات : 4
العـــدد : 14049
المسلسل : 20

خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد في وداع إخوانهم قادة دول مجلس التعاون